نتنياهو يغري الفلسطينيين بـ «الإسكان» مقابل «الاستيطان»

فلسطيني عمره 3 سنوات يواجه تهمة الاعتداء على شرطة الاحتلال

الطفل الفلسطيني محمد عليان الذي طلبت السلطات الإسرائيلية التحقيق معه

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو

الأراضي المحتلة – «وكالات»: توجه الطفل المقدسي محمد عليان «3 سنوات ونصف» صباح أمس الثلاثاء، للتحقيق في مركز المسكوبية التابع لشرطة الاحتلال في القدس المحتلة.

ورافقت عائلة الطفل وحشد من وجهاء بلدة العيسوية عليان إلى مركز التحقيق بعد قيام قوات الاحتلال باقتحام منزله ومحاولة اعتقاله بتهمة القاء الحجارة على شرطة الاحتلال.

ويعد الطفل عليان أصغر مطلوب فلسطيني للتحقيق على يد شرطة وجيش الاحتلال الإسرائيلي.

ولاقت حادثة استدعاء عليان للتحقيق استهجان مختلف الأطراف الفلسطينية ومؤسسات حقوق الإنسان التي ناشدت العالم التدخل لوقف جرائم الاحتلال ضد المقدسيين.

من جهتها ندّدت منظمة التحرير الفلسطينية، أمس الثلاثاء، باستدعاء الشرطة الإسرائيلية، طفلا فلسطينيا لم يتجاوز أربعة أعوام ونصف من سكان شرق القدس للتحقيق معه.

وانتقدت دائرة حقوق الإنسان في المنظمة في بيان لها «الصمت الدولي المتواصل تجاه الجرائم والانتهاكات التي تواصلها قوات الإرهاب التابعة لحكومة المستوطنين بحق أطفال فلسطين، وآخرها استدعاء الطفل محمد ربيع عليان البالغ أربع أعوام ونصف برفقة والده للتحقيق بتهمة إلقاء الحجارة».

وقالت الدائرة إن هذا الأمر «ما كان له ليكون لولا الدعم والغطاء الأمريكي وصمت المجتمع الدولي عن ممارسات إسرائيل الخارجة عن القانون والاجماع الدولي».

وأضافت أن «هذه الجريمة المخالفة للاتفاقيات والقوانين الدولية المتعلقة بحقوق الطفل الموقع عليها من قبل دول العالم، والتي مارستها إسرائيل علنا وجهرا مستهترة بالمجتمع الدولي وهيئاته ومؤسساته، جاءت من أجل إرهاب الشعب الفلسطيني وايصال رسالة له بأن أحدا لا يستطيع مساعدته أو حمايته من بطشها».

وطالبت الدائرة دول العالم كافة بـ «أن تلتزم بما وقعت عليه من اتفاقيات دولية، وخاصة ما يتعلق بها بحقوق الإنسان، وأن تحاسب وتجرم حكومة المستوطنين وقادتها أمام المحكمة الجنائية الدولية، حسب ما تنص عليه هذه الاتفاقيات والقانون الدولي والبرتوكولات الملحقة».

■ الحكومة الفلسطينية تدفع 60 في المئة من رواتب موظفيها للشهر الخامس

وأعلنت عائلة الطفل محمد عليان، تلقيه أمس أمر استدعاء للتحقيق من الشرطة الإسرائيلية بتهمة ضلوعه في إلقاء حجارة على دوريات الشرطة في منطقة سكنه في بلدة العيساوي شرق القدس.

وصرح والد الطفل بعد جلسة تحقيق قصيرة معه أمس، بأن الشرطة الإسرائيلية هددت باعتقال طفله وإرساله إلى مركز تأهيل في حال تكرار مشاركته في حوادث إلقاء حجارة باتجاه دورياتها.

لكن وسائل إعلام إسرائيلية قالت إن «الاستدعاء تم توجيه إلى والد الطفل لتحذيره من مغبة مشاركة الطفل في أعمال شغب وإلقاء حجارة».

من ناحية أخرى كشفت هيئة البث الإسرائيلي أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، بادر إلى خطة استثنائية تتعلق بإقامة مشاريع إسكانية للفلسطينيين في مناطق معينة، بالتزامن مع زيادة أعمال البناء داخل المستوطنات في نفس المنطاق ا.

وذكرت على موقعها الإلكتروني، أمس الثلاثاء، أن المجلس الوزاري السياسي والأمني ناقش هذه الخطة وأن بعض أعضاء المجلس أبدوا تحفظاتهم عليها.

وألمحت جهات في المجلس إلى احتمال وجود علاقة بين الخطة وبين زيارة جاريد كوشنر مستشار الرئيس الأمريكي ترامب لإسرائيل في الأيام المقبلة والنشر المتوقع لخطة السلام الأمريكية.

وذكرت الهيئة أن الخطة أثارت ردود فعل غاضبة لدى أوساط اليمين، واعتبرها البعض «استسلاما بدلا من مكافحة البناء غير المرخص الفلسطيني في تلك المناطق». ورفض آخرون اشتراط استمرار البناء الإسرائيلي في هذه المناطق بإقامة مشاريع عقارية للفلسطينيين.

وتشكل المناطق المشار إليها 60 في المئة من المساحة الكلية للضفة الغربية وتخضع لسيطرة أمنية وإدارية كاملة لإسرائيل.

من جهة أخرى قالت الحكومة الفلسطينية، الإثنين، إنها «ستدفع 60 في المئة من رواتب موظفيها في ظل استمرار الأزمة المالية مع إسرائيل، وذلك للشهر الخامس على التوالي».

وأضافت الحكومة في بيان، بعد اجتماعها الأسبوعي في رام الله برئاسة رئيس الوزراء محمد إشتية، إنه سيتم «صرف رواتب موظفي الحكومة في الضفة وغزة الأسبوع القادم وبنسبة 60 في المئة من الراتب ووفق المعايير المعتمدة سابقا (راتب كامل لمن هم دون الفي شيقل)».

وأوضحت أنه سيتم «كذلك دفع مستحقات الأسر المحتاجة من وزارة التنمية الاجتماعية بقيمة 110 مليون شيقل، بالتزامن مع رواتب الموظفين الحكوميين الأسبوع القادم، علما أن 90 مليون شيقل منها مخصصة لقطاع غزة».

كانت إسرائيل أعلنت في فبراير الماضي، أنها قلصت بنسبة 5 في المئة الإيرادات التي تحولها شهريا إلى السلطة الفلسطينية من عوائد الضرائب التي يتم فرضها على الواردات القادمة للضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة عبر موانئ إسرائيلية. وحصلت السلطة الفلسطينية على منح وقرض من قطر بقيمة 300 مليون دولار، إضافة إلى 180 مليون دولار أخرى تم تخصيصها لقطاع غزة.

وقالت إسرائيل، إن «المبلغ الذي خفضته يمثل قيمة ما تدفعه السلطة للفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل وعائلات الذين قتلوا وهم ينفذون هجمات أو المتورطين في قضايا أمنية أخرى».

وتتقاضى إسرائيل حسب اتفاق مع السلطة الفلسطينية عمولة ثلاثة في المئة من قيمة الإيرادات التي تحولها لها.

ويطالب الفلسطينيون الدول العربية بتفعيل شبكة الأمان المالية التي تمت الموافقة عليها في اجتماعات سابقة للجامعة العربية وتبلغ قيمتها 100 مليون دولار شهرياً.

وقال وزراء المالية العرب في اجتماع بالقاهرة الشهر الماضي، إنهم سيعملون على تفعيل شبكة الأمان «دعما لدولة فلسطين في مواجهة الضغوطات والأزمات المالية التي تتعرض لها».

سوريا: النظام يسيطر على بلدتين قرب إدلب

جنود من الجيش السوري النظامي

دمشق – «وكالات»: حققت قوات النظام تقدماً قرب محافظة إدلب في شمال غرب سوريا، بعد سيطرتها على بلدتين خاضت فيهما على مدى أسابيع عدة معارك ضارية ضد الفصائل الجهادية والمقاتلة، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان والإعلام الرسمي، الإثنين.

وقتل ستة مدنيين، الإثنين، بينهم متطوع من الخوذ البيضاء (الدفاع المدني في مناطق سيطرة الفصائل) في المنطقة بحسب المرصد.

وتتعرض محافظة إدلب ومناطق مجاورة، حيث يعيش نحو ثلاثة ملايين نسمة، لقصف شبه يومي تنفذه طائرات سورية وأخرى روسية منذ نهاية أبريل، لا يستثني المستشفيات والمدارس والأسواق، ويترافق مع معارك عنيفة تتركز في ريف حماة الشمالي.

وتمسك هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقا) بزمام الأمور إدارياً وعسكرياً في إدلب ومحيطها، حيث تتواجد أيضا فصائل إسلامية ومقاتلة أقل نفوذاً.

وأورد المرصد السوري، الإثنين، أنه «بعد معارك عنيفة مستمرة منذ الأسبوع الأول من يونيو، تمكنت قوات النظام من السيطرة على بلدتي تل ملح وجبين في ريف حماة الشمالي».

وأسفرت المعارك منذ مساء الأحد، عن مقتل 14 عنصراً من الفصائل الجهادية والمقاتلة فضلا عن ثمانية عناصر من قوات النظام، وفق المصدر ذاته.

ونقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية «سانا» عن مصدر عسكري، قوله، إن «الوحدات المشاركة بتطهير البلدتين نفذت عمليات نوعية استهدفت تجمعات المسلحين الإرهابيين ودمرت مقرات قيادتهم وعتادهم القتالي وقطعت بتيرانها محاور تحركاتهم».

وخلال الأشهر الماضية، تبادلت السيطرة على القريتين بين قوات النظام والفصائل الإسلامية مرات عدة، إلا أن قوات النظام سعت منذ يونيو لاستعادة السيطرة عليهما.

ومنذ نهاية أبريل، تسببت الغارات والقصف بمقتل نحو 770 مدنياً خلال ثلاثة أشهر. كما قتل أكثر من ألف مقاتل من الفصائل، مقابل 936 عنصراً من قوات النظام والمسلحين الموالين لها وفق المرصد.

الأمم المتحدة تدعو لهدنة في طرابلس بمناسبة عيد الأضحى

ليبيا: إغلاق مطار معيتيقة للمرة الثانية بعد سقوط قذائف

مطار معيتيقة الدولي في ليبيا

طرابلس – «وكالات»: دعا المبعوث الأممي الخاص لليبيا غسان سلامة الإثنين، أطراف النزاع الليبي إلى إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار مع قرب حلول عيد الأضحى، كخطوة تسبق عملية حوار جديدة.

وقال «أحث على إعلان الهدنة بمناسبة عيد الأضحى الذي يحل في 10 أغسطس المقبل»، أمام الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي خلال جلسة عقدت أمس.

وأبرز سلامة، الذي أعرب عن تشاؤمه حيال الحرب الأهلية في ليبيا، أن هذه الهدنة يجب أن تكون مصحوبة بإجراءات تساهم في خلق الثقة، ومن بين الخطوات اللازمة، ذكر ممثل الأمين العام للأمم المتحدة تبادل السجناء وإطلاق سراح الأشخاص المعتقلين والمختطفين بشكل تعسفي، وكذلك تبادل جثامين الضحايا.

ولكن وقف الاقتتال ينبغي أن يكون متبوعا، باجتماع رفيع المستوى بين الدول الداخلة في النزاع من أجل تقوية أسس وقف إطلاق النار، والعمل على ضمان الالتزام الصارم بالحظر على الأسلحة، بهدف الحيلولة دون تدفق مزيد من الأسلحة على البلاد.

وسقطت ليبيا ضحية الفوضى والحرب الأهلية منذ تدخل قوات حلف شمال الأطلسي (ناتو) عسكرياً في عام 2011، لدعم الثورة المسلحة ضد حكم الديكتاتور الراحل معمر القذافي الذي دام أكثر من 40 عاما.

وتشهد البلاد وجود حكومتين؛ الأولى تحظى بدعم الأمم المتحدة ومقرها طرابلس، والثانية في شرق البلاد تحت قيادة المشير خليفة حفتر.

من ناحية أخرى أعلنت إدارة مطار معيتيقة الدولي في ليبيا، مساء الإثنين، إغلاق المجال الجوي للمطار للمرة الثانية خلال هذا اليوم بعد سقوط قذائف، وذلك بعد أقل من ساعة من إعلانها إعادة فتح المجال الجوي للمطار.

وكانت سلطات المطار الليبي قد قالت في وقت سابق إنها علقت حركة الملاحة الجوية، بعدما تعرض المطار للقصف.

ولم يتضح على الفور الجهة المسؤولة عن قصف المطار.

ويذكر أن مطار معيتيقة كان الميناء الجوي الوحيد الذي يعمل في طرابلس، وكان في السابق قاعدة جوية للرحلات التجارية منذ تدمير المطار الدولي الرئيسي بسبب اقتتال الفصائل عام 2014.

من جهة أخرى أعلن الجيش الوطني الليبي إسقاط طائرة تركية مسيرة تابعة للميليشيات الإرهابية بضواحي طرابلس، هي الثامنة منذ بداية عملية «طوفان الكرامة» التي انطلقت في الرابع من أبريل الماضي لتطهير العاصمة من الميليشيات.

ووفقاً لما أوردته صحيفة «المتوسط» الليبية، أصدر المركز الإعلامي لغرفة عمليات الكرامة بيانا، الإثنين، جاء فيه: «إن قواتنا المسلحة أسقطت طائرة تركية مسيرة شمال العزيزية بضواحي طرابلس».

وأضاف البيان أن «الطائرة المسيرة هي طائرة استطلاع وتصوير كانت متجهة إلى منطقة العزيزية».

عفو ملكي عن نشطاء في «حراك الريف» بالمغرب

الرباط – «وكالات»: أصدر العاهل المغربي الملك محمد السادس، الإثنين، أمره بالعفو على مجموعة من الأشخاص، منهم المعتقلين ومنهم الموجودين في حالة سراح، والمحكوم عليهم من طرف مختلف محاكم المملكة، وذلك بمناسبة الذكرى الـ 20 لجلوسه على العرش، ووفقا لوزارة العدل المغربية.

فقد بلغ عدد الأشخاص الذين شملهم العفو الملكي 4764 شخصا، ضمنهم بعض معتقلي حراك الريف والمحكومين في قضايا إرهابية ممن شاركوا في النسخة الرابعة من برنامج «مصالحة»، حسب ما ذكر موقع «سيت إنفو» الإخباري.

وشمل العفو الملكي كذلك، عددا من النزلاء لاعتبارات إنسانية من بينهم المصابين بأمراض مستعصية وخطيرة أو ذوي الإعاقة الكاملة، والمسنين والأحداث والنساء الحوامل واللواتي يرافقن أطفالهن، والحاصلين على الشواهد في الدراسة والتكوين تحفيزا لهم على الاندماج في المجتمع، وكما أصدر عفوه على مجموعة من معتقلي أحداث الحسيمة.

الجزائر: هيئة الحوار تعلن خطتها للوساطة

الجزائر – «وكالات»: أعلنت هيئة الحوار للخروج من الأزمة السياسية في الجزائر عن خطة عملها في الوساطة بين «السلطات العمومية» والمجتمع المدني والأحزاب، كما دعت 23 شخصية أخرى للانضمام اليها، بحسب بيان تلقته وكالة فرنس برس الإثنين.

وجاء في البيان الأول التي أصدرته الهيئة بعد أربعة أيام من إعلان تشكيلها أن «الهدف الأساسي لعمل الهيئة الوطنية للوساطة والحوار هو التشاور والاتصال والحوار مع فعاليات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية وشباب وناشطي الحراك من مختلف ولايات الوطن من أجل وضع تصور دقيق لكيفيات الخروج من الأزمة الحالية».

وأضاف: أن «الهيئة سيدة في مجال اتخاذ قراراتها وبدون أي تدخل من أية جهة»، حيث وبعد نهاية مرحلة التشاور «تقوم الهيئة بإعداد المقترحات النهائية بعد اجتماع في إطار ندوة وطنية سيدة في اتخاذ قراراتها التي تلزم جميع السلطات العمومية».

وكانت الرئاسة الجزائرية كشفت الخميس الماضي عن قائمة بأسماء ست شخصيات ستقود الحوار، بهدف الوصول إلى تنظيم انتخابات رئاسية لخلافة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة المستقيل منذ 2 أبريل.

وأعلنت الهيئة في بيانها توسيع تشكيلتها إلى عضو سابع «من شباب الحراك» يدعى محمد ياسين بوخليفر، وهو غير معروف لدى وسائل الإعلام الجزائرية.

كما وجهت اللجنة دعوة إلى 23 شخصية للانضمام اليها منهم بطلة حرب التحرير الجزائرية جميلة بوحيرد ووزير الخارجية بين 1982 و1988 أحمد طالب الابراهيمي وكذلك المحميان الحقوقيان مصطفى بوشاشي ومقران آيت العربي، كما تم توجيه الدعوة إلى رؤساء حكومة ووزراء سابقين ونقابيين.

وغداة إعلان تشكيل الهيئة احتج المتظاهرون عليها وقالوا إنها «لا تمثلهم».

ودعت الهيئة مرة أخرى «السلطات العمومية لضرورة الاستجابة السريعة لما تم الاتفاق عليه بخصوص الإجراءات التهدئة والتطمين» وعلى رأسها إطلاق سراح الموقوفين خلال التظاهرات.

وتطالب الحركة الاحتجاجية غير المسبوقة منذ اندلاعها في 22 فبراير برحيل كل رموز النظام، ومنهم الرئيس الانتقالي الذي انتهت ولايته في 9 يوليو عبد القادر بن صالح ورئيس الوزراء نور الدين بدوي، قبل أي انتخابات.